

المعارضة تواجه قرارات السلطة إقفال المطار وحروب في الشوارع

في الواجهة

هل أخطأ فريق السلطة تقدير رد فعل حزب الله؟

أبراهيم الأمين

لم تكن هناك حاجة إلى المزيد من التوضيحات في الكلام الذي أطلقه الأمين العام لحزب الله السيد حسن نصر الله. كان حاسماً في اعتبار قرارات حكومة الرئيس فؤاد السنيورة بمثابة إعلان حرب تقف الولايات المتحدة وإسرائيل وحلفاؤهما العرب خلفها، ما يوجب حسب مداخلته مواجهتها. لكن الجديد الذي سيرك الساحة هو إعلان نصر الله مغادرة منطقة الحياض الإيجابي التي سكنها نصر الله وحزب الله طويلاً والتي يقوم منطقتها على اعتبار أن ما يجري لا يتجاوز الخطوط الحمر وقابل للاستيعاب. لكن جاءت التطورات الأخيرة لتقول بأنه لم يكن هناك إمكان للبقاء في هذه الدائرة، وأن الأمر يوجب الانتقال إلى الدائرة الحمراء التي تؤدي عملياً إلى موجة من العنف الذي يأخذ البلاد إلى فوضى وحرب أهلية.

قال نصر الله صراحة إن الحزب لا يريد الدخول في حرب أهلية ولا هو راغب في المواجهة ذات الطابع المذهبي، وإنه مستعد للحل من خلال إعادة الأمور إلى ما كانت عليه قبل قرارات الحكومة الأخيرة. لكن هذا الموقف يعكس عملياً أن الحزب بات في وارد الذهاب إلى أبعد مما ظن كثيرون سابقاً. وبالتالي فإن حركة الحزب على الأرض تأخذ شكل المتحسب لمواجهة شاملة، لا تقف عند حدود مجموعات تيار «المستقل» الأتية بمعظمها من مناطق بعيدة في الشمال والبقاع، بل تلامس كل من يراه الحزب مسؤولاً عما يجري، وكان لافتاً تحديد السيد نصر الله لهوية رئيس الحكومة بأنه وليد جنبلاط، مع ما يعني ذلك من موقف يحمل جنبلاط مسؤولية ما يحصل وبالتالي إشعاره بأنه مسؤول وعليه تحمل المسؤولية. وإذا كانت التطورات الميدانية غير قابلة لحصرها في

دائرة أو في مكان، فإن المناخ السياسي الذي يرافق هذه المواجهة، يأخذ بعين الاعتبار أن فريق السلطة لم يكن مضطراً إلى القيام بما قام به لولا شعوره بأن عليه واجباً والتزاماً، وتظهر مداورات الجلسة الأخيرة للحكومة أن هناك من تحفظ على توجهه، لناحية البحث في شكل آخر، مثل القول بأن أمر شبكة الاتصالات يمكن أن يعالج من خلال دوائر أمنية ووزارية معنية، وكذلك ملف رئيس جهاز أمن المطار الذي لا يحتاج إلى قرار من الحكومة. لكن الواضح أن القرار كما صدر يعكس الحاجة إليه كوثيقة تسجل عند الغير، وتحديدًا عند القوى المؤثرة خارجياً.

وبلغت مصدر قيادي في المعارضة إلى أن الأمور بدت واضحة منذ مدة لا الآن، لأن طبيعة المداورات التي تخص ملف شبكة الاتصالات وملف العميد وفتيق شقير، كما عرض السيد نصر الله لتفصيلها، كانت تفتح الباب أمام تسويات لمن كان يرغب في الوصول إلى تسوية. ومع ذلك فإن الفريق واصل سيره باتجاه ما انتهى إليه. ويرى المصدر أن الأصل يعود إلى بعض الوقت، حين أبلغت الولايات المتحدة الأميركية الحلفاء في لبنان أن عليهم المبادرة وعدم الاكتفاء بالمطالبة والمناشدة فقط، وأن أقل الإيمان أن يبادروا إلى خطوات شبيهة بتلك التي أقدم عليها رئيس السلطة الفلسطينية محمود عباس تجاه حركة حماس قبل أن يستنجد بالعالم لدعمه، وأن الطلبات إلى فريق السلطة في لبنان عاد وكررها ديفيد ولنش

عند زيارته الأخيرة إلى لبنان، وهو الأمر نفسه الذي كان تيري رود لارسن قد طلبه من دبلوماسيه 14 آذار. وسرد المصدر ما يعتبره مسلسل «التحرش النوعي» بقوى المعارضة كافة، بدءاً بالحملة المستمرة على الرئيس نبيه بري واتهامه بإقفال المجلس النيابي بصورة كاملة ومن ثم إشعاره بأنه غير مرغوب فيه إلا شريكاً لهم، وهو تعرض لعملية ضغط لم تكن ذروتها قرار السعودية عدم استقباله وتعامل مصر بلامبالاة مع زيارته، وكذلك تجاهل الجانبين الأوروبي والأميركي لمبادراته الحوارية. ثم كانت الحملة تشن دون توقف على

العماد ميشال عون، بدءاً بحملة التهويل على وضع التيار الوطني الحر الداخلي واتخاذ مناقشات داخلية منضّعة للحديث عن ضرب التيار من الداخل، مروراً بحادثة زحلة التي ووجه فيها حليف عون الأساسي النائب إليي سكاكف بعد سلسلة من التحرشات بمناصريين لعون في أحياء وجامعات وصولاً إلى إخراج النائب ميشال المر من كتلة عون ضمن حملة تهدف إلى ضرب قواعد الشعبية وحملة ضغوط على رؤساء البلديات والمخاتير، ثم الشروع في عملية إنفاق مالية في مناطق نفوذ عون. وكان الأمر نفسه يجري في طرابلس وإقليم الخروب والبقاع الغربي حيث النشاط الإضافي لفريق السلطة الأمني والمالي بقصد إضعاف التجمعات السنوية التي نجحت المعارضة في استقطابها. ويضيف المصدر القيادي في المعارضة: بعدما فشلت

مسلسل الإعتداء على المعارضة مستمر، من مهاجمة عون وبري إلى ملف المقاومة الأمني

مساعي الاحتواء والضغط لم يجد هؤلاء أمامهم إلا السير نحو المكان الأكثر حساسية، وهنا ظهرت الحاجة من جديد إلى دور خاص لجنبلاط الذي تخصص في هذه الأمور، وكانت الحملة التي انطلقت تحت عنوان شبكة الاتصالات الخاصة بالمقاومة وأمن مطار بيروت الدولي، وفق سياق يهدف عملياً إلى فرض وقائع جديدة من الإمساك بكامل مفاصل البنى الأمنية والمرافق الأساسية في الدولة وفق المنطق الذي يتحكم بعمل الأجهزة الأمنية الخاضعة لسلطة فريق الأكرية. وبحسب هذا المصدر فإن استسهال الحكومة اتخاذ هذه القرارات عنى للمقاومة واحداً من أمرين: إما أن الفريق الحاكم لم يعد يملك المبادرة الاعتراض على الطلبات الخارجية، وإما أنه كان يعتقد بأن الأمور سوف تسير من دون ردة فعل. وفي الحالتين، يرى المصدر أن هذا الفريق ارتكب الخطأ الكبير الذي قاد إلى خيار الرد والمواجهة وهو الخيار الذي لم تظهر كامل معالجه حتى اللحظة. لكن كان لا بد من اللجوء إلى المواجهة المباشرة - يضيف المصدر - وباللغة التي تفتح عين الفريق الحاكم على أن البلاد قابلة للاحتراق بصورة تسقط كل مصالحهم دفعة واحدة وتعيد فرض وقائع من نوع مختلف. وإذا كان نصر الله أبقى الباب مفتوحاً أمام حل سهل ومن شأنه إدارة الأمور صوب حلول متكاملة، وبالرغم من أن النائب سعد الحريري رد بسلسلة حوارية فيها بعض الاختلاف، فإن الأخير حاول ترضية المقاومة بترك قرارات الحكومة خارج مهمة التنفيذ، فيما طالب في المقابل بالتراجع عن شرطي الحكومة وقانون الانتخاب لانتخاب رئيس جديد. ويبدو أن ما دفع الحريري إلى هذه الدعوة يأخذ بالاعتبار أموراً عدة أبرزها حقيقة ما يحصل في بيروت.

نصر الله: أسقطتم الخطوط الحمر



صحافيون يطبلون الإذن بالكلام خلال المؤتمر الصحافي للسيد حسن نصر الله (بلال جوايبي)

كان في عيتا الشعب وعلى أطراف بنت جبيل وعيناتا»، كاشفاً أن الحزب كان قد أعد خطته لمواجهة حريين: واحدة إسرائيلية وأخرى داخلية. ورأى نصر الله أن الحكومة تهدف إلى «دفع الجيش والقوى الأمنية إلى مواجهة مباشرة مع المقاومة من خلال إيكال الأمر إليهم لنزع وتعطيل هذه الشبكة». وأضاف إن من أهداف القرار «تجريد أهم عنصر بحمي قيادة المقاومة وكواردها وبنيتها التحتية، ويهدف إلى كشفها كمقدمة للاغتيال والقتل وتدمير بنيتها التحتية». ورأى نصر الله أن شبكة الاتصالات الخاصة بحزبه هي بمثابة سلاح الإشارة في أي جيش تقليدي، وهو سلاح متقدم في أي منظومة عسكرية، مؤكداً بما قاله بحضور النائب وليد جنبلاط في خطاب ذكرى الانتصار

حدّد الأمين العام لحزب الله السيد حسن نصر الله شرطين للخروج من الأزمة الحالية، يتمثلان بإلغاء القرارات التي أصدرتها الحكومة، والمتعلقة بشبكة الاتصالات التي يملكها الحزب وبإقالة رئيس جهاز أمن المطار، وبتلبية دعوة الرئيس نبيه بري إلى طاولة الحوار. وقال نصر الله في المؤتمر الصحافي الأول الذي يعقده منذ انتهاء حرب تموز إن لبنان يعيش «مرحلة جديدة» بعد قرارات الحكومة في جلستها الأخيرة، مشبهاً تاريخ تلك الجلسة باغتيال الرئيس رفيق الحريري. ورأى نصر الله أن قرار الحكومة المتعلق بشبكة الاتصالات «هو بمثابة إعلان حرب وبدء حرب من الحكومة على المقاومة، وسلاحها لمصلحة أميركا وإسرائيل وبالنيابة عنها»، ورأى نصر الله أن ما يجري «ليس قتالاً في الداخل، بل مثل القتال الذي

أطل الأمين العام لحزب الله حسن نصر الله على الصحافيين مستخدماً تقنية الدائرة التلفزيونية السلكية ليقول باختصار إن الحكومة وضعت المقاومة أمام الخيارات التي كان هو نفسه يحاول إبعادها عن أذهان قيادة حزب الله، وإنها تخطلت كل الخطوط الحمر، وإن المقاومة لن تتساهل مع أي طرف يحاول المس بسلاحها

في أيار 2005 في بنت جبيل، من «أن اليد التي تمتد إلى سلاح المقاومة من ما كانت ومن أين ما انت سقطتها»، معتبراً أن «اليوم هو يوم الوفاء بهذا القرار». ورد نصر الله على كلام وزير الإعلام بعد جلسة مجلس الوزراء، بأن من الخطأ اعتبار أن شبكة الاتصالات السلكية من كوادر المقاومة وقياديتها استشهدوا بسبب فقدان الاتصال السلكي في بعض المواقع والاضطرار إلى استخدام اللاسلكي أو الخليوي». وأضاف إن «أهم توصية لتقرير فينوغراد هي ضرورة القضاء على قدرة منظومة القيادة والسيطرة لدى حزب الله، التي يمثل عامل الاتصال عاملاً حاسماً فيها».

ووضع نصر الله إشارة الحكومة لموضوع الاتصالات والمطار ضمن سياق «رهانات على تطورات إقليمية ودولية، ورهانات على حروب تراجع»، متسائلاً عن سبب عدم إثارة الموضوع قبل التحالف الرباعي، وعند وضع البيان الوزاري وعدم اعتبار شبكة الاتصالات اعتداءً على السيادة والمال العام، متهماً الموالاته بإثارة الموضوع بعدما أصبح التحالف الرباعي «أضغاث أحلام»، وبعد توصيات فينوغراد وحديث دايفيد ولنش عن الصيف الساخن و«بعد لارسن وتقديره غير النافع إلا إذا استند إلى ما قالته الحكومة اللبنانية، وبعد تقرير وزارة الخارجية الأميركية».

وتحدث نصر الله أن موضوع شبكة الاتصالات كان محور مفاوضات بين الحزب والسلطة عبر قيادات أمنية رسمية خلال الأشهر الماضية، وأن هذه المفاوضات وصلت إلى «نتائج معينة ومحددة واجبتنا عن كل الإستئلة»، وأن المفاوضات طرحت إزالة كابل ممدود من الضاحية إلى بيروت الغربية. وقال نصر الله إن هذا الكابل مُد في حرب تموز 2006 بعد أيام من قصف الضاحية، وإن الحزب أزال الكابل المذكور بعدما تعهدت المفاوضات بإعادة مده في حال حصول عدوان إسرائيلي. وأكد نصر الله أن حزب الله أوصح للمفاوضين عدم صراحة ما يتنازع عن وجود شبكة اتصالات في جبيل

و«كسروان، إذ لا حاجة إليها، وإن خط الضاحية الجنوبية طبيعي ولا خطوط تمتد عبره نحو حلفاء الحزب في الجبل، وإنها لا تحل مكان شبكة الدولة ولا تجرى منها اتصالات دولية. وأضاف: قلنا لهم إن هذه الشبكة لقيادات وكوادر المقاومة وليست للاستخدام العام، فذهب الضباط وقالوا إن الجو إيجابي والأمور على خير. واتهم نصر الله قوى الموالاته بطرح مقايضة تقضي بغض النظر عن شبكة الاتصالات بفك مخيم الاعتصام، متسائلاً عما إذا كانت شبكة الاتصالات قانونية في حال قبل الحزب عرض الموالاته، متهماً السلطة بالتصرف ك«عصابة»، قائلاً «إن شبكة السلكي قرارها عندي، أما خيم الاعتصام، فقرارها عند كل المعارضة».

ووصف نصر الله الحكومة ب«حكومة وليد جنبلاط»، قائلاً إن «فؤاد السنيورة مسكين وموظف عند جنبلاط وعندما يريد الأخير إقالة ضابط يقول للموظفين أن يقبلوا وكسروان، إذ لا حاجة إليها، وإن خط الضاحية الجنوبية طبيعي ولا خطوط تمتد عبره نحو حلفاء الحزب في الجبل، وإنها لا تحل مكان شبكة الدولة ولا تجرى منها اتصالات دولية. وأضاف: قلنا لهم إن هذه الشبكة لقيادات وكوادر المقاومة وليست للاستخدام العام، فذهب الضباط وقالوا إن الجو إيجابي والأمور على خير. واتهم نصر الله قوى الموالاته بطرح مقايضة تقضي بغض النظر عن شبكة الاتصالات بفك مخيم الاعتصام، متسائلاً عما إذا كانت شبكة الاتصالات قانونية في حال قبل الحزب عرض الموالاته، متهماً السلطة بالتصرف ك«عصابة»، قائلاً «إن شبكة السلكي قرارها عندي، أما خيم الاعتصام، فقرارها عند كل المعارضة».

ووصف نصر الله الحكومة ب«حكومة وليد جنبلاط»، قائلاً إن «فؤاد السنيورة مسكين وموظف عند جنبلاط وعندما يريد الأخير إقالة ضابط يقول للموظفين أن يقبلوا

في أيار 2005 في بنت جبيل، من «أن اليد التي تمتد إلى سلاح المقاومة من ما كانت ومن أين ما انت سقطتها»، معتبراً أن «اليوم هو يوم الوفاء بهذا القرار». ورد نصر الله على كلام وزير الإعلام بعد جلسة مجلس الوزراء، بأن من الخطأ اعتبار أن شبكة الاتصالات السلكية من كوادر المقاومة وقياديتها استشهدوا بسبب فقدان الاتصال السلكي في بعض المواقع والاضطرار إلى استخدام اللاسلكي أو الخليوي». وأضاف إن «أهم توصية لتقرير فينوغراد هي ضرورة القضاء على قدرة منظومة القيادة والسيطرة لدى حزب الله، التي يمثل عامل الاتصال عاملاً حاسماً فيها».

ووضع نصر الله إشارة الحكومة لموضوع الاتصالات والمطار ضمن سياق «رهانات على تطورات إقليمية ودولية، ورهانات على حروب تراجع»، متسائلاً عن سبب عدم إثارة الموضوع قبل التحالف الرباعي، وعند وضع البيان الوزاري وعدم اعتبار شبكة الاتصالات اعتداءً على السيادة والمال العام، متهماً الموالاته بإثارة الموضوع بعدما أصبح التحالف الرباعي «أضغاث أحلام»، وبعد توصيات فينوغراد وحديث دايفيد ولنش عن الصيف الساخن و«بعد لارسن وتقديره غير النافع إلا إذا استند إلى ما قالته الحكومة اللبنانية، وبعد تقرير وزارة الخارجية الأميركية».

وتحدث نصر الله أن موضوع شبكة الاتصالات كان محور مفاوضات بين الحزب والسلطة عبر قيادات أمنية رسمية خلال الأشهر الماضية، وأن هذه المفاوضات وصلت إلى «نتائج معينة ومحددة واجبتنا عن كل الإستئلة»، وأن المفاوضات طرحت إزالة كابل ممدود من الضاحية إلى بيروت الغربية. وقال نصر الله إن هذا الكابل مُد في حرب تموز 2006 بعد أيام من قصف الضاحية، وإن الحزب أزال الكابل المذكور بعدما تعهدت المفاوضات بإعادة مده في حال حصول عدوان إسرائيلي. وأكد نصر الله أن حزب الله أوصح للمفاوضين عدم صراحة ما يتنازع عن وجود شبكة اتصالات في جبيل

و«كسروان، إذ لا حاجة إليها، وإن خط الضاحية الجنوبية طبيعي ولا خطوط تمتد عبره نحو حلفاء الحزب في الجبل، وإنها لا تحل مكان شبكة الدولة ولا تجرى منها اتصالات دولية. وأضاف: قلنا لهم إن هذه الشبكة لقيادات وكوادر المقاومة وليست للاستخدام العام، فذهب الضباط وقالوا إن الجو إيجابي والأمور على خير. واتهم نصر الله قوى الموالاته بطرح مقايضة تقضي بغض النظر عن شبكة الاتصالات بفك مخيم الاعتصام، متسائلاً عما إذا كانت شبكة الاتصالات قانونية في حال قبل الحزب عرض الموالاته، متهماً السلطة بالتصرف ك«عصابة»، قائلاً «إن شبكة السلكي قرارها عندي، أما خيم الاعتصام، فقرارها عند كل المعارضة».

ووصف نصر الله الحكومة ب«حكومة وليد جنبلاط»، قائلاً إن «فؤاد السنيورة مسكين وموظف عند جنبلاط وعندما يريد الأخير إقالة ضابط يقول للموظفين أن يقبلوا

شبكة الاتصالات الخاصة بحزب الله هي بمثابة سلاح الإشارة في أي جيش تقليدي